

٥ - المحاضرة الخامسة: (الإضافة) :

قال ابن مالك:

نونا تلي الإعراب أو تنوينا ... مما تضيف أحذف كطور سينا
والثاني أجزر وأنو من أو في إذا ... لم يصلح إلا ذاك واللام خذا
لما سوى ذينك وأخصص أولا ... أو أعطه التعريف بالذي تلا
إذا أريد إضافة اسم إلى آخر حذف ما في المضاف من نون تلي الإعراب وهي
نون التثنية أو نون الجمع وكذا ما ألحق بهما أو تنوين وجر المضاف إليه فتقول
هذان غلاما زيد وهؤلاء بنوه وهذا صاحبه واختلف في الجار للمضاف إليه فقل
هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام أو من أو في وقيل هو مجرور بالمضاف وهو
الصحيح من هذه الأقوال ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين وزعم
بعضهم أنها تكون أيضا بمعنى من أو في وهو اختيار المصنف وإلى هذا أشار
بقوله: وانو من أو في إلى آخره وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلا تقدير من أو في
فالإضافة بمعنى ما تعين تقديره وإلا فالإضافة بمعنى اللام فيتعين تقدير من إن
كان المضاف إليه جنسا للمضاف نحو هذا ثوب خز وخاتم حديد والتقدير هذا ثوب
من خز وخاتم من حديد ويتعين تقدير في إن كان المضاف إليه ظرفا واقعا فيه
المضاف نحو أعجبنى ضرب اليوم زيدا أي ضرب زيد في اليوم ومنه قوله تعالى:
{لَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ} وقوله تعالى: {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ
وَالنَّهَارِ}

فإن لم يتعين تقدير من أو في فالإضافة بمعنى اللام نحو هذا غلام زيد وهذه يد
عمرو أي غلام لزيد ويد لعمرو وأشار بقوله وأخصص أولا إلى آخره إلى إن
الإضافة على قسمين محضة وغير محضة فالمحضة هي غير إضافة الوصف
المشابه للفعل المضارع إلى معموله وغير المحضة هي إضافة الوصف المذكور
كما سنذكره بعد وهذه لا تفيد الاسم الأول تخصيصا ولا تعريفا على ما سنبين
والمحضة ليست كذلك وتفيد الاسم الأول تخصيصا إن كان المضاف إليه نكرة نحو
هذا غلام امرأة وتعريفا إن كان المضاف إليه معرفة نحو هذا غلام زيد.

وقال ابن مالك:

وإن يشابه المضاف يفعل ... وصفا فعن تنكيره لا يعذل

كرب راجينا عظيم الأمل ... مروع القلب قليل الحيل

وذي الإضافة اسمها لفظية ... وتلك محضة ومعنوية

هذا هو القسم الثاني من قسمي الإضافة وهو غير المحضة وضبطها المصنف بما

إذا كان المضاف وصفا يشبه يفعل أي الفعل المضارع وهو كل اسم فاعل أو

مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو صفة مشبهة ولا تكون إلا بمعنى الحال فمثال

اسم الفاعل هذا ضارب زيد الآن أو غدا وهذا راجينا ومثال اسم المفعول هذا

مضروب الأب وهذا مروع القلب ومثال الصفة المشبهة هذا حسن الوجه وقليل

الحيل وعظيم الأمل فإن كان المضاف غير وصف أو وصفا غير عامل فالإضافة

محضة كالمصدر نحو عجت من ضرب زيد واسم الفاعل بمعنى الماضي نحو هذا

ضارب زيد أمس.

وأشار بقوله فعن تنكيره لا يعذل إلى أن هذا القسم من الإضافة أعنى غير

المحضة لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا ولذلك تدخل رب عليه وإن كان مضافا لمعرفة

نحو رب راجينا وتوصف به النكرة نحو قوله

تعالى: {هَدِيًّا بَالِغَ الْكَعْبَةِ} وإنما يفيد التخفيف وفائدته ترجع إلى اللفظ فلذلك

سميت الإضافة فيه لفظية وأما القسم الأول فيفيد تخصيصا أو تعريفا كما تقدم

فلذلك سميت الإضافة فيه معنوية وسميت محضة أيضا لأنها خالصة من نية

الانفصال بخلاف غير المحضة فإنها على تقدير الانفصال تقول هذا ضارب زيد

الآن على تقدير هذا ضارب زيدا ومعناهما متحد وإنما أضيف طلبا للخفة.

قال ابن مالك:

ووصل آل بذا الضاف مغتفر ... إن وصلت بالثان كالجعد الشعر

أو بالذي له أضيف الثاني ... كزيد الضارب رأس الجاني

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة فلا تقول هذا

الغلام رجل لأن الإضافة منافية للألف واللام فلا يجمع بينهما.

وأما ما كانت إضافته غير محضة وهو المراد بقوله بذا المضاف أي بهذا المضاف الذي تقدم الكلام فيه قبل هذا البيت فكان القياس أيضا يقتضى أن لا تدخل الألف واللام على المضاف لما تقدم من أنهما متعاقبان ولكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه ك الجعد الشعر والضارب الرجل أو على ما أضيف إليه المضاف إليه ك زيد الضارب رأس الجانى.

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه امتنعت المسألة فلا تقول هذا الضارب رجل ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان.

هذا إذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة لمذكر ويدخل في هذا المفرد كما مثل وجمع التكسير نحو الضوارب أو الضارب الرجل أو غلام الرجل وجمع السلامة لمؤنث نحو الضاربات الرجل أو غلام الرجل. فإن كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع سلامة لمذكر كفى وجودها في المضاف ولم يشترط وجودها في المضاف إليه وهو المراد بقوله:

وكونها في الوصف كاف إن وقع ... مثنى أو جمعا سبيله أتبع أي وجود الألف واللام في الوصف المضاف إذا كان مثنى أو جمعا أتبع سبيل المثنى أي على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم يغنى عن وجودها في المضاف إليه فتقول هذان الضاربا زيد وهؤلاء الضاربو زيد وتحذف النون للإضافة.

وقال ابن مالك:

ولا يضاف اسم لما به أتحد ... معنى وأول موهما إذا ورد المضاف بتخصص بالمضاف إليه أو يتعرف به فلا بد من كونه غيره إذ لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه ولا يضاف اسم لما به اتحد في المعنى كالمترادفين وكالموصوف وصفته فلا يقال قمح بر ولا رجل قائم وما ورد موهما لذلك مؤول كقولهم سعيد كرز فظاهر هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه لأن المراد بسعيد وكرز فيه واحد فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم فكأنه قال

جاءني مسمى كرز أي مسمى هذا الاسم وعلى ذلك يؤول ما أشبه هذا من إضافة المترادفين ك يوم الخميس.

وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته فمؤول على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة كقولهم حبة الحمقاء وصلاة الأولى والأصل حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الأولى فالحمقاء صفة للبقلة لا للحبة والأولى صفة للساعة لا للصلاة ثم حذف المضاف إليه وهو البقلة والساعة وأقيمت صفته مقامه فصار حبة الحمقاء وصلاة الأولى فلم يضاف الموصوف إلى صفته بل إلى صفة غيره.